المتغير القليل عدما واجاب الاول بان المايع لايمنع من وصول
الماء الى البشرة للطافته والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب
الى المحل الذي يعلق به لكثافته والاربح على هذا ضبط القليل
هنا باعتبار الاوصاف الثلاثة كما في الماء ولا اب تراب مستعمل
على الصحيح لانه ادي به فرض وعبادة فكان مستعملا كالماء الذي
توضأ به المستحاضة والثاني يجوز لانه لايرفع الحدث فلا
يتاثر بالاستعمال وهو اي المستعمل مابقي بعضوه حالة تيممه
وكذا ماتناثر بالمثلثة بعد امساسه العضو حالة تيممه في الاصح
كالماء المتقاطر من طهارته والثاني لايكون مستعملا لان التراب
كثيف اذا علق منه شيء بالمحل منع غيره ان يلتصق به واذا لم
يلتصق به فلا يوثر بخلاف الماء فانه رقيق يلاقي جميع المحل وهذا
الوجه ضعيف او غلط اما الذي تناثر ولم تحصل به امساس
العضو فليس بمستعمل كالباقي على الارض وقول الرافعي واما
يثبت للمتناثر حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية واعرض المتيمم
عنه معناه انه انفصل عن اليد الماسحة والممسوحة جميعا
وعبارته وان قلنا ان المتناثر مستعمل فانما يثبت له حكم الاستعمال
اذا انفصل بالكلية واعرض المتيمم عنه لان في ايصال التراب
الى الاعضاء عسرا لاسيما مع رعاية الاقتصار على مرتين فيعذر
في رفع اليد ورد ها كما يعذر في التقاذف الذي يغلب في الماء
ولا يحكم باستعمال المتقاذف وما فهمه الاسنوي من كلامه وردت
عليه انه لو اخذه من الهواء قبل اعراضه عنه وتيمم به جاز
ممنوع وعلم من حصر المستعمل فيما ذكر انه لو تيمم واحد او جماعة
مرات كثيرة من تراب يسير في خرقة جاز حيث لم يتناثر
اليه شيء مما ذكر كما يجوز الوضوء مكررا من اناء واحد ويشترط
قصده اي التراب لتوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا اي اقصدوه

فلو

بلغ مقابلة على نسخة مؤلفه وعليها خطه
اصلي المؤلف وصححته عليه وعليها خطه
كتبه العبد الفقير محمد الاسنوي
غفر له ولوالديه ولمن دعا لهم ولكل

فلو سفته ريح عليه اي على عضو من اعضاء تيممه فرده عليه
ونوى لم يجز بضم اوله ويصح ان يفتح اوله بنا على ان تعاطي
العبادة الفاسدة حرام وسواء قصد بوقوفه في مهب الريح
التيمم ام لا لانتفاء القصد من جهته بانتفاء النقل المحقق له ومجرد
القصد المذكور غير كاف وظاهر انه لو كشف التراب في الهواء فعلق به
وجهه اجزاه خلافا لما تقرر ما لو برز للمطر في الظهر بالماء
ونوى رفع الحدث او الجنابة فانغسلت اعضاوه لان المامور
به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم ولو
تيمم باذنه جاز اقامة لفعل نائبه مقام فعله ولو صبيا او
كافرا او حائضا او نفساء حيث لا نقض اما اذا لم ياذن فلا يصح
لانتفاء قصده ويشترط ان ينوي الآذن عند النقل وعند مسح الوجه
كما لو كان هو المتيمم والا فلا يصح جزما كما لو تيمم من غير اذنه
فانه يكون كتعرضه للريح وسواء اكان له عذر في ذلك ام لا وقيل
يشترط فيما لو تيمم غيره باذنه ان يكون له عذر لانه لم يقصد
التراب فعوقب بسقوط على الاول تركه مع القدرة للخروج من الخلاف
بل يكره ذلك ويجب عليه عند العجز ولو باجرة حيث قدر عليها
واركانه نقل التراب اي تحويله من حوارض وهو الى العضو
الممسوح بنفس ذلك العضو او بغيره على ما مر وركن الشيء
جانبه الاقوى وجمعه اركان وذكرها خمسة هنا النقل والنية
ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وستاتي مرتبة كذلك وزاد
في الروضة شيئين التراب والقصد قيل واسقاطهما اولى لان
التراب كالماء في الوضوء وهو شرط لكن تقدم ثم انه ركن هنا واما
القصد فداخل في النقل لانه اذا انتقل التراب على الوجه المشروط
وقد نوى كان قاصدا قال السبكي لو حذف ذكر القصد كما فعل

Copyright

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)